أثر بناء هياكل تمويلية متوازنة على الاداء المالي في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية

ناجي ساسي المندلسي

الملخص:

تعد المشروعات الصغيرة من أهم المشروعات التي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والنمو في الكثير من بلدان العلم في مجالات عدة، وبالرغم من ذلك فهي تواجه مشاكل متنوعة من أهمها التمويل، حيث تكمن مشكلة الدراسة في محدودية وعدم تنوع مصادر التمويل في المشروعات الصغيرة مما أثر سلباً على الأداء المالى للمشروعات الصغيرة في ليبيا، وبالتالي على كفاءتها وفعاليتها ومن ثم نجاحها واستمراريتها.

وقد قامت الدراسة على فرضيين رئيسيين، بحيث ينص الأول على أنه" لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالملكية وبين الاداء المالي في المشروعات الصغيرة، أما الفرض الثاني فينص على أنه"لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين الاداء المالي في المشروعات الصغيرة". وقد هدفت الدراسة الى تحليل مكونات الهيكل التمويلي الحالي للمشروعات الصغيرة في ليبيا، ومعرفة أثر بناء هياكل تمويلية متوازنة على الأداء المالي للمشروعات الصغيرة، واقتراح نموذج لبناء هياكل تمويلية متوازنة للمشروعات الصغيرة في ليبيا. ومن أهم نتائج الدراسة: ضعف سياسات التمويل المعتمدة لدى المصارف الممولة وآليات تنفيذها، وغياب دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل كمؤسسة ضامنة، وعدم وجود مصرف وطني لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، قصور الهياكل التمويلية الحالية للمشروعات الصغيرة على مصدر التمويل بالاقتراض من المصارف التقليدية والمتخصصة فقط. ومن أهم توصياتها: تبنى سياسات تمويل تحدد الإطار العام لكافة الإجراءات التمويلية للمشروعات الصغيرة ، وتفعيل دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل لإقراض ملاك المشروعات الصغيرة، وكذلك المصارف المتخصصة والاستثمارية لتنمية المشروعات الصغيرة، إنشاء مصرف وطني لتمويل المشروعات الصغيرة، إعادة بناء الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة بحيث يتشكل من مصادر تمويل بالاقتراض، وأخرى تمويل بالملكية.

Abstract:

Small businesses are the most important businesses as they contribute to economy in many countries. However, they face various problems and the most important among these problems is financing. Accordingly, the problem of this study lies in scarcity and non-diversity of sources for financing small business.

This, in turn, had negative impact of the financial performance of small businesses in Libya and then on their efficiency and effectiveness in. This study is based on two main hypotheses. The first hypothesis states that "there is no significant differences between equity financing and the financial performance of small businesses". Then, the second hypothesis states that "there is no significant differences between debt financing and the financial performance of small businesses". The study aims to analyze the components of small businesses' financing structure and propose a model for building balanced financing structures for small businesses in Libya. The most important findings of the study are: the weakness of approved financing policies in financing banks and their implementation mechanisms, the lack of Loan-Guaranteeing Fund's role for purposes of operation, the lack of a national bank to finance and guarantee small businesses, the current financing structures of small businesses are limited to debt financing from traditional and specializing banks.

أولاً: الدراسة الاستطلاعية وتحديد مشكلة الدراسة:

توصل الباحث من خلال الدراسة الاستطلاعية الي مجموعة من البيانات والملاحظات فيما يخص المشروعات الصغيرة فكانت على النحو التالي:

أ- بلغ عدد المشروعات الصغيرة (١٤٨٨٣١) مشروعاً موزعة على أربعة أنشطة رئيسة كما يتضح في الجدول التالي(١):

جدول رقم (١)

بيان بالأنشطة الاقتصادية بحسب تصنيفها ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة فيها

ت	النشاط الاقتصادي	عدد المشروعات الصغيرة	النسبة
١	الصناعات التحويلية	١٨٣١٣	%١٢.٣٠
٢	البناء والنشيد	١١٧٠	%٠٨
٣	التجارة الداخلية	١٠٠١٢٩	%٦٧.٢٨
٤	الخدمات	٢٩٢١٩	%١٩.٦٣
المجموع		**١٤٨٨٣١**	**%١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب الإحصائي،مصلحة الإحصاء والتعداد 2010

يتضح من الجدول السابق أن عدد المشروعات الصغيرة في ليبيا بلغ (١٤٨٨٣١) مشروعاً في أنشطة الصناعات التحويلية بعدد(١٨٣١٣) مشروعاً بنسبة (١٢%)، وفي أنشطة البناء والتشييد فبلغ عددها(١١٧٠) مشروعاً بنسبة(٠٨%)، في حين بلغ عدد المشروعات العاملة في أنشطة التجارة الداخلية (١٠٠١٢٩) مشروعاً بنسبة (٦٧%)، وأما أنشطة الخدمات فقد بلغ عددها (٢٩٢١٩) مشروعاً بنسبة (٢٠%).

ويتبين من ذلك تركز المشروعات الصغيرة في غالبيتها على نشاط التجارة الداخلية، وهو ما يعكس مدى اهتمام أصحاب المشروعات الصغيرة وممولها بهذا النوع من الأنشطة، في حين ينخفض ذلك في نشاط البناء والتشييد بتغير كبير عن نشاط التجارة الداخلية وقدره(٩٨٩٥٩) مشروعاً، مما يعكس ضعف الاهتمام به بسبب قلة الخبرات والمهارات في هذا النشاط، الأمر الذي يتطلب من أصحاب القرار

ضرورة العمل على إعداد وتأهيل كوادر متخصصة في هذا النشاط للنهوض بهذا القطاع، وكذلك الدفع نحو تمويل هذا النوع من المشروعات لأهميتها ودورها في دعم برامج التنمية بصفة عامة.

ب- ثبت عالميا أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل نحو(٩٠%) من حجم المشروعات في العالم، منها(٣٥%) صناعات يدوية تشجع على الابتكار والاختراع، وتساهم بنحو(٨٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما توفر نحو(٨٠%) من مجموع فرص العمل في غالبية اقتصاديات دول العالم**(٢)**. أما في الدول النامية فإن المشروعات الصغيرة تقدم فرص عمل مابين (٦٠%)-(٨٠%) **(٣)**. أوضحت بعض الدراسات أن(٤٠%) من تلك المشروعات تفشل في السنة الأولى لعدم توفر التمويل الكافي**(٤)**.

ج- بلغ عدد المنشآت الصغيرة في أوروبا حوالي (١٩٠) مليون منشآة، وهي تشكل حوالى (٩٩%) من النشاط الاقتصادي، وتوفر(٦٧%) من فرص العمل، وتسهم بما نسبته(٥٥%) من الناتج القومي الإجمالي، وتتوزع على النحو الآتي: (٤٩%) تدار من قبل أصاحبها ولا توظف أحداً، (٤٤%) توظف أقل من (١٠) أفراد، و(٦%) توظف بين (١٠-٤٩) فرداً **(٥)**، ويمكن أن نلخص ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (١)

بيان بحجم المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي وفرص العمل في العالم

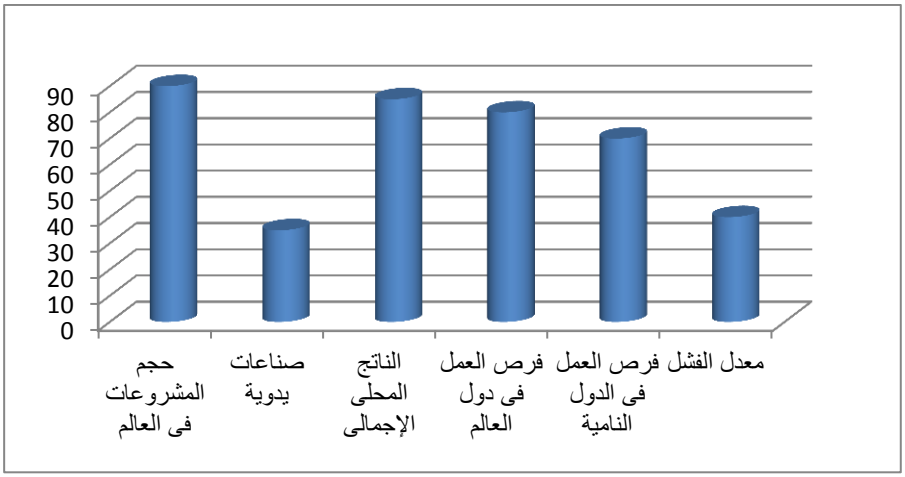

وفي جانب آخر عملت الكثير من الدول العربية على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات عدة من خلال خوض تجارب متنوعة في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلقد اتسمت اقتصاديات تلك الدول بنوع من الانفتاح على الاقتصاديات الحرة في العالم، مما ساعدها على الازدهار والسير وفي اتجاه تحسين وتطوير مجالات العمل فيها، ولعل من أبرز الدول التي أولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً، والعمل على دعمها وتمويل أنشطتها الأردن، ومصر، وتونس وقطر، الأمر الذي ساهم في نجاح وتحقيق الأهداف المرجوة من جراء تأسيس تلك المشروعات، وهو ما يتضح من خلال مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني لتلك الدول والتي تراوحت مابين (٧٤%-٩٩%)، وهو ما يعكس الدور الاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه المشروعات، ومدى مساهمتها في كافة نواحي الاقتصاديات الوطنية فيها. وفيما يلي بيان توضيحي لدور المشروعات الصغيرة في بعض الدول العربية ومساهمتها في نجاح العملية التنموية فيها:

جدول رقم (٢)

دور المشروعات الصغيرة في بعض الدول العربية

البلد	المساهمة في الاقتصاد	المعايير		عدد العاملين بالمشروعات	عدد المشروعات	الجهات الداعمة
		رأس المال	عدد العاملين			
مصر	%٩٩.٧	أقل من ٥٠ ألف جنيه	١٠-١٠٠	٨٥٣٣٠٠	٢٧٢٢٤٤	- برنامج عبداللطيف جميل- بلانت فيننس- تجربة رجال أعمال إسكندرية- المصرف الدولي (مؤسسة التمويل الدولي IFC - برنامج الوكالة الكندية والأمريكية
						والاتحاد الأوروبي -المصرف الصناعي المصري- الصندوق الاجتماعي للتنمية
الأردن	%٩٨.٨	<٥٠٠٠٠ ألف دينار	٥-٨	٤٢١٠٠٠	١٤٤٠٣٦	مؤسسات الإقراض المتخصصة – المصارف التجارية مؤسسة نهر الأردن- الصندوق الأردني

						الهاشمي للتنمية البشرية – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- برنامج إرادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مؤسسة التعاون للتنمية
قطر	%٩٨	-	٥-٩٩	١٥٦٧٩٩	٢٤٤٦٢	-برنامج قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
عمان	%٩٧.٩٨	اقل من١٠٠ ألف ريال	٦-٢٠	٥٦٥٨٠	٨١٧١	القروض الحكومية بدون فائدة – قروض ميسرة – منح رأسمالية (لا ترد)
الجزائر	%٧٤	٢٠٠< مليون دينار	١-١٨	١٢٥٢٧٠٧	٣٩٦٩٧٢	صندوق ضمان القروض للمؤسسات
						الصغيرة والمتوسطة المجلس الوطني الاستشاري لترقيم المؤسسات الصغيرة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مؤسسة التمويل-بلانت فيننس
ليبيا	%٨٨	اقل من مليون دينار	١-٢٥		١٤٨٨٣١	- المصارف المتخصصة: التنمية- الزراعي _الريفي - المصارف التجارية: الجمهورية، الصحارى، الوحدة، التجاري الوطني - البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. - صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

وبالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن هناك اهتماماً بالمشروعات الصغيرة في البلدان العربية وخاصة في كل من مصر والأردن لقدم خوضهما تجربة المشروعات الصغيرة وتنميتها ودعمها إجرائياً وفنياً ومالياً، والعمل على تطويرها من خلال اهتمام الجهات الداعمة والممولة بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت الحكومة المصرية بخطوات مهمة لدعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

والمتوسطة، وذلك بإعفاء المصارف من نسبة الاحتياطي التي تودعها لدى المصرف المركزي والبالغة (١٤%) على قروضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بشرط ألا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن (مليون جنيه مصري)، ولا يزيد عن (٢٠) مليون جنيه مصري، وألا يقل رأسمالها المدفوع عن (٢٥٠) ألف جنيه، وألا يزيد على (٥) ملايين جنيه، كذلك إنشاء وحدة متخصصة بالمعهد المصرفي لخدمة المصارف في مجال إعداد الدراسات والكوادر البشرية والتكنولوجية اللازمة، إضافة إلى إنشاء بوابة الأعمال على الإنترنت توضح للراغبين في دخول سوق العمل الخطوات والمعاملات اللازمة لإنشاء أي مشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً ومهماً في عملية التنمية المستدامة في بعض الدول العربية ومن بينها الأردن، فمن الناحية الاقتصادية تؤدي هذه المؤسسات دوراً بارزاً في تعزيز النمو والتصدير والاستثمار، ومن الناحية الاجتماعية تقوم بدور مهم في توفير فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، وزيادة المداخيل بهدف رفع مستويات المعيشة ومكافحة الفقر، حيث تساهم بما نسبته(٥٠%-٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في الدول النامية، كما أنها تساهم بحوالي(٩٩%) من النمو الاقتصادي المتحقق، وبتوفير حوالي (٧٠%) من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد، علماً بأنها تشكل ما نسبته حوالي (٩٩%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة الأردنية.

وهذا بطبيعة الحال أدى إلى تحقيق نتائج طيبة للدولتين وجعلهما تحتلان مكانةً متقدمةً في مجال المشروعات الصغيرة على مستوى الاقتصاديات العربية.

هناك أسباب للصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا ومن بينها:

١. عدم توافر الضمانات الكافية لدى أصحاب المشروع مقابل التمويل.
٢. ارتفاع تكلفة التمويل واحتمالات المخاطرة.
٣. ضعف القدرات الإدارية والمحاسبية والتنظيمية والفنية للقائمين على المشروعات الصغيرة.
٤. ضعف إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات.

٥. قصور المصارف الليبية في توفير التمويل اللازم للمشروعات في الوقت وبالحجم المناسب.
٦. عدم تحديث أو تنويع المصادر المالية بالمشروعات والاعتماد على المصارف التقليدية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب الحصول على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها: ارتفاع احتمالات المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية لدى ملاك تلك المشروعات مقابل قروض، فضلا عن ضعف الوعي المصرفي لديهم، إضافة إلى عدم توافر السجلات المحاسبية التي توضح الوضع المالي للمشروع وتبين التوقعات المستقبلية للمشروع. فالقصور في تمويل المشروعات الصغيرة يعتبر عائقا من المعوقات الرئيسة التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنها في الأخيرة أكثر حدة وأشد تأثير نظراً لما تعانيه من ندرة لرؤوس الأموال.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في محدودية وعدم تنوع مصادر التمويل في المشروعات الصغيرة مما أثر سلباً على الأداء المالى للمشروعات الصغيرة في ليبيا، وبالتالي على كفاءتها وفعاليتها ومن ثم نجاحها واستمراريتها.

ثالثاً: فروض الدراسة:

الفرض الأول: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالملكية وبين الربحية في المشروعات الصغيرة.
الفرض الثاني: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالملكية وبين المخاطر في المشروعات الصغيرة.
الفرض الثالث: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين الربحية في المشروعات الصغيرة.
الفرض الرابع: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين المخاطر في المشروعات الصغيرة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تحديد وتحليل مكونات الهيكل التمويلي الحالي للمشروعات الصغيرة في ليبيا.

ب- معرفة أثر بناء هياكل تمويلية متوازنة على الأداء المالي للمشروعات الصغيرة.

ت- تقديم نموذج لبناء هياكل تمويلية متوازنة لطبيعة ونشاط المشروعات الصغيرة في ليبيا.

ث- بيان مدى كفاءة وفعالية النموذج المقترح في تحقيق الأهداف الأساسية للمشروعات الصغيرة.

خامساً: أهمية الدراسة:

١. تشكل المشروعات الصغيرة ما يقرب من (٨٨%) من إجمالي عدد المشروعات في ليبيا.

٢. إبراز دور المشروعات الصغيرة في معالجة الكثير من المختناقات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الحد من مشكلة البطالة، ومنح فرص التشغيل والاستثمار.

٣. بيان أهمية وجود هياكل تمويل متوازنة في إنجاح المشروعات الصغيرة.

٤. تضيف هذا الدراسة دراسة علمية بحثية متخصصة عن الدور الفاعل لتنوع الهيكل التمويلي في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة.

سادساً منهجية الدراسة:

قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي للبيانات في دراسته، وما تطلبه ذلك من تحديد لإطار الدراسة، وعرض للجداول والأشكال، والرسوم البيانية، وتفسير لبعض العلاقات واتجاهاتها بين متغيرات الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغيرة بمدينة الزاوية بليبيا وعددها (١١٩٠٦) مشاريع. وشملت العينة عدد ثلاثة من مسئولي إدارات الائتمان بالمصارف المتخصصة في مصارف التنمية، الزراعي، المصرف الريفي، وعدد أربعة من مسئولي إدارات الائتمان بالمصارف

التجارية وهي (الجمهورية، الصحارى، الوحدة، التجاري الوطني)، وعدد (٥٠) صاحب مشروع، كما أن حجم العينة المناسب لمجتمع الدراسة تحدد بعدد (٣٨٤) مفردة، وذلك اعتماداً على الجداول الإحصائية المصممة لهذا الغرض(٧)، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات، ولاختبار صحة فروض الدراسة، وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي وتم اختبار اجراء اختبارات الفروض الاحصائية لفئة ملاك المشروعات الصغيرة والموضح كالتالي:

جدول رقم (٣)
ملخص نتائج اختبارات فروض الدراسة

الفرض	نتيجة الفرض (ملاك المشروعات الصغيرة)
الفرض الفرعي الأول: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالملكية وبين الربحية في المشروعات الصغيرة	رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالملكية والربحية.
الفرض الفرعي الثاني: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالملكية وبين المخاطر في المشروعات الصغيرة.	قبول الفرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالملكية وبين المخاطر في المشروعات الصغيرة.
الفرض الفرعي الأول: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين الربحية في المشروعات الصغيرة.	رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين الربحية في المشروعات الصغيرة.
الفرض الفرعي الثاني: لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين المخاطر في المشروعات الصغيرة.	قبول الفرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية بين التمويل بالاقتراض وبين المخاطر في المشروعات الصغيرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية.

النتائج العامة للدراسة:

1. ضعف سياسات التمويل المعتمدة لدى المصارف الممولة وآليات تنفيذها.
2. غياب دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل كمؤسسة ضامنة وكوسيط في تغطية قيمة التسهيلات الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة.
3. قصور دور المصارف المتخصصة والاستثمارية في دعم تمويل المشروعات الصغيرة.
٤. عدم وجود مصرف وطني لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
٥. قصور الهياكل التمويلية الحالية للمشروعات الصغيرة على مصدر التمويل بالاقتراض من المصارف التقليدية فقط دون غيرها من مصادر التمويل الأخرى.

التوصيات:

1. تبني سياسات تمويل تحدد الإطار العام لكافة الإجراءات والتصرفات التمويلية بما يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة.
2. تفعيل دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل لضمان إقراض أصحاب المشروعات المستهدفة بالتمويل.
3. تفعيل دور المصارف المتخصصة والاستثمارية لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال رفع حجم القروض الممنوحة، مع تخفيض كلفة تمويلها.
٤. إنشاء مصرف وطني لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على شكل تمويل مالي ومعلوماتي وخططي بما يمكنها من تحقيق أهدافها.
٥. إعادة بناء الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة بحيث يتشكل من مصادر تمويل بالاقتراض كالمصارف التقليدية والإسلامية والمتخصصة، وأخرى تمويل بالملكية مثل: الملاك والأهل والأقارب والأصدقاء والشركاء، بما يضمن مساهمة فعالة للمالكين.

المراجع:

١. الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، 2010
٢. صلاح الدين حسن السيسى، "استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.
٣. ناهد على عدس، مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تقرير مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر الدولي بالقاهرة،١٨-٢٠ ابريل، ٢٠٠٠، جامعة المنصورة، القاهرة.
٤. جامعة المنصورة، مؤتمر خريطة مستقبلية للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بمحافظة الدقهلية، ملخص لبعض الأبحاث، جريدة الأهرام، ٧ ديسمبر، ١٩٩٩.
٥. خليل الشماع: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، خصائص المنشآت الصغيرة وأهميتها ومشكلاتها، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، يونيو،٢٠١٠.
٦. خالد أمين عبدالله: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كرافعة اقتصادية في التنمية المستدامة- ندوة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة : الآليات والفرص والمخاطر"، مركز الأردن اليوم للتنمية ، عمان، ٢٠١٢.
٧. عادل ريان محمد الريان، بحوث التسويق – المبادئ، القياس، الطرق- مطبعة الصفاء والمروة،ط٢،أسيوط،٢٠٠٦.